

وهو ظاهر واما الزالة شرعية او شراب ثبت لها فيس الزالة
لما قاله النووي في شرح مسلم ويحل امشاط باد ترجل بهن
ومخوة ويجوز بسدر ومخوة ويحل لها ايضا دخول حمام
ان لم يكن فيه خروج حرم ولو تركت المحمودة المطلقة الاحد
الواجب عليها كل المدة او بعضها عصمت ان علت حرمة
الترك والقصت عدتها مع العصيان ولو بلغها وفاة
زوجها او طلاقه بعد انقضاء العدة كانت منقضية
ولا اهداد عليها ولا اهداد على غير زوج ثلاثة
ايام فاقبل وحرم الزيادة عليها بقصد الاهداد فلو
تركت ذلك بلا قصد لم تاشم وخروج المرأة الرجل فلا يجوز
له الاهداد عليها فريمه ثلاثة ايام لانا الاهداد احدا
شرع للنساء لتقص عقلمن المقصني عدم الصبر **وعب**
على المتوفى عنها وعلى المستوتة اي المقطوعة عن النكاح
ببسيونة صغرى او كبرى اذ البت القطع **ملازمة البيت**
اي الذي كانت فيه عند الفرة بموت او غيره وكانت
سماحا للزوج لا يعايرها بقوله تعالى لا يخرجوهن من
بيوتهن اي بيوت أزواجهن واصنافها اليهن للسكنى ولا يخرجن

الا

الا ان ياتين بغا حسنة مبنية قال ابن عباس وغيره الغائبة
المبينة هي ان تدوا على اهل زوجها وليس للزوج ولا
لغيره اخراجها ولا اخرجها وان رضى به الزوج الاعد
كما ساقى لان في العدة حق الله تعالى والحق الذي لا يهدى
لا يسقط بالتراضي وخروج بقية المستوتة الرجعية
فان للزوج اسكانها حيث يشاء في موضع يليق بها
وهذا اما في حاويها المأوردى والمهدى وغيرهما من
كت الهرايين لانها في حكم الزوج وبه حرم التنوير
في كته والله تعالى في الزانية وهو موعوم المبراج كاصله
انها كغيرها وهو ما نص عليه في الام كما قاله ابن الرفعة
وغيره وهو كما قال السكيا وفي اطلاق الآية وقال
الاذريعي انه المذهب المشهور والركن ان الصواب
ولانه لا يجوز له الخلوه بها فضلا عن الاستماع فليت
كالزوج ثم استثنى من وجوب ملازمة البيت قوله
الاجاجه اي يجوز لها الخروج في عدة وفاة وعدة
وطي شهية ونكاح فاسد وكذا بان ومعلوم بالاجرا
وضابط ذلك كل معتدة لا يجب تقفرتها ولم يكن لها من يقضها